

دور العملة الأوروبية الموحدة (EURO) في إعادة صياغة النظام النقدي الدولي

د. فواز جارا الله الدليمي^(١)

د. بشار أحمد العراقي^(٢)

الملخص

لقد ألغيت الكثير من فرص إنكار بدء مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية والنقدية الأوروبية والعالمية واحتمالية تغير مساراتها بفعل ما أحدثته الوليد الشرعي للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من بروز هيكل اقتصادي عالمي متفوق يجمع إمكانات وقدرات اثنتي عشر دولة أوروبية، وما ترتب على إطلاقه من تغيرات نوعية هيأت المعطيات لإمكانية إعادة هيكلة النظام النقدي الدولي باتجاه محاولة تمكين العملة الأوروبية الـ EURO من كسر الطوق الدولار المفروض عليه منذ سنة 1945 وذلك من خلال قدرته في خلق شروط توازن أفضل تسمح له بالمشاركة الفعالة إلى جانب الدولار الأمريكي في صياغة نظام نقدي دولي جديد ثنائي القطبية، بالرغم من تكهنات العديد من الاقتصاديين والمنطقة من ضرورة توفر فترة انتقالية تمتد من خمسة إلى عشر سنوات من انطلاق الـ EURO. تجتهد خلالها العملة الأوروبية الموحدة لتجاوز القيود التي تمنع وصولها إلى موقع متقدم في خارطة النظام النقدي الدولي.

Abstract

Euro, the legitimate son of European Monetary System (EMS) has called-off so many opportunities to deny the commencement of a new stage of the European and international economic relation. The ability of the European currency ingathering the capabilities of twelve countries in Europe led the changes in political and economic trends regionally and globally. Euro has caused the birth of a new international Monetary System (IMS). The study tries to bring about the role of Euro in this new (IMS) by clearing up the ability of this currency in breaking the ring of US dollar which binds the current (IMS) and how it has been transformed into a dual system whom is reformed, developed, and guided by both Euro and US dollar after the latter failure to improve those objectives.

(١) أستاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(٢) مدرس، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الحداثة الجامعة.

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٦/٣/٠٧

تاريخ قبول النشر: ٢٠٠٦/٤/١٩

مقدمة

شكل انصهار اثني عشر عملة أوروبية ضمت وسائل دفع دولية قيادية في بودقة EURO إعلانا لانطلاق مرحلة جديدة من العلاقات النقدية على المستويين الأوروبي والعالمي ومولدا معطيات اقتصادية ونقدية وسياسية لها إثرها في موازين القوى الاقتصادية الدولية من خلال ما أفرزته من تغيير أساسي في أوزان المجاميع الاقتصادية العالمية وما أحدثته من تزايدا في توجيه الاهتمام حول الانعكاسات المحتملة لولادة EURO على النظام الاقتصادي العالمي الذي يشكل النظام النقدي الدولي إحدى أهم مكوناته.

ومن خلال ما تقدم تنبع أهمية البحث الذي يتبلور هدفه الأساسي في تتبع المسار التاريخي لبناء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بمكوناته المتعددة والمتغيرة وفقا لمراحل تطور منظومة الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي والعالمي وإضفاء النظرة البانورامية على الخطوط الرئيسية لأهم الآثار المحتملة لـ EURO على النظام النقدي الدولي.

وبهذا ينطلق البحث من خلال دراسته لدور EURO في النظام النقدي الدولي من نقطة أساسية تتمثل في أن دخول العملة الأوروبية الموحدة إلى نظام المدفوعات الدولية يعد ابتكارا من شأنه أن يشق القنوات باتجاه تغيير جوهري في النظام النقدي الدولي يترتب عليه نتائج أكثر أهمية تعيد صياغته بالشكل الذي يعطي لـ EURO دورا بارزا ومؤثرا فيه..

وبهدف الوصول إلى ما ذكر تم الاعتماد على المنهجية القائمة على الأسلوب الوصفي المستند إلى المعطيات الاقتصادية والنقدية الأوروبية والعالمية وصولا إلى بلورة أهم الآثار التي يمارسها EURO على مكونات النظام النقدي الدولي.

وبغية تحقيق ما سبق فقد جاء البحث ليتناول ثلاث جوانب أساسية تعلق الأول بالتأصيل التاريخي والتطوري للاتحاد الأوروبي، وخصص جانبه الثاني لعرض الخلفية الاقتصادية والنقدية المولدة لـ EURO، في حين اهتم الجانب الثالث باستكشاف نتائج استحداث اليورو على النظام النقدي الدولي. الدولي أما الجانب الرابع والأخير فقد ركز على أهم الملاحظات الاستنتاجية التي بني عليها بعض الاقتراحات التي بين البحث أهميتها.

أولا: التأصيل التاريخي والتطوري للاتحاد الأوروبي

منذ نهاية القرن الثامن عشر وبعد تنامي قوة التيار العلماني واستقرار العلاقة بين الدين والدولة على أساس الفصل الكامل بينهما، نافست الدوافع المرتبطة بالمصالح المادية والمعنوية وبالأفكار والعقائد والأيدولوجيات السياسية المتبلورة على مدى قرون

طويلة من الزمن ومن خلال الرؤى الفكرية المتباينة الأهداف والمضامين وما انطوت عليه من وسائل وآليات قادرة على معالجة الإشكاليات والعقبات المتوقعة الدوافع الدينية كافة الملتفة حول تعاليم المسيحية الداعية إلى تقوية الغرب المسيحي في مواجهة الشرق المسلم، السائدة منذ نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر لتحل محلها تدريجيا بوصفها أحد أهم الدوافع الرئيسية المحركة لفكرة الوحدة بين البلدان الأوروبية التي تنتمي شعوبها إلى أصول عرقية وتاريخية وثقافية ولغوية راسخة التنوع والاختلاف وتمتلك مصالح وطموحات قومية عميقة التباين كانت سببا لخلق بيئة من التنافس والصراع الحاد شكلت دائما بؤرا محفزة لاندلاع أزمات وحروب عديدة مدمرة تمثلت أهمها بالحرب العالمية الثانية التي سبقتها وكانت أحد أسبابها الحرب العالمية الأولى، مانحة إياها ومن خلال ما خلفته من دمار هائل ومؤلم وما أحدثته من انقسام أيديولوجي في النظام العالمي أفرز معسكرين متصارعين تدور بينهما حرب باردة مريرة وجدت أوربا نفسها محشورة بين مطرقة أحدهما الاشتراكي وسندان الآخر الرأسمالي معرضة دورها ومكانتها فيه للانهايار، سببا لتهيئة الأرض الأوروبية لتقبل نمو فكرة الوحدة من جديد برؤى وأهداف ومضامين وآليات مختلفة تميل باتجاه إعادة ترتيب بيتها الداخلي كي تصبح أفضل تهيؤا للتحالف وبعد استشعارها خطر الاتحاد السوفيتي الاشتراكي بوصفه مصدر تهديد رئيس لأمنها ككل مع المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت وضمن سياق سياستها الاقتصادية الهادفة إلى تنشيط الاقتصادات الأوروبية وتوسيع حجم طبقتها الوسطى بما يكفي لمحاورة واحتواء النفوذ السياسي والاجتماعي للحركات الاشتراكية فيها، أكدت على لسان وزير خارجيتها مارشال Marshal في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٧، استعدادها لتقديم معونة مالية ضخمة لمساعدة الدول الأوروبية في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية، بعد أن توفر تلك البلدان إطارا مؤسسيا ملائما قادرا على إدارة المعونة الجماعية بكفاءة عالية، وضمن الضرورات الخاصة بحسن إدارة المعونة الأمريكية الكبيرة المقترح تقديمها في إطار مشروع Marshal عقدت جميع دول أوربا الغربية (باستثناء أسبانيا) مؤتمرا لهذا الغرض انتهى بتوقيع ست عشرة دولة أوروبية^(*) في ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨ على إنشاء

(*) النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية (وكانت لا تزال مقسمة ومثلتها في ذلك الوقت قيادات المناطق المحتلة).

المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE) Organization For European Economic Cooperation التي لم يكتب لها النجاح على الرغم من عدم فشلها في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله وهو استقبال وتوزيع المعونة الأمريكية على الدول المعنية بسبب حصر مهامها في تطبيق ذلك الهدف (عماد، ١٩٩٩: ٦٤) وفقدانها أهلية التحول إلى أداة فعالة في الوصول إلى التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء مختصرة مهامها على تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development بعد أن ضمت إليها دولا أخرى من خارج منظومة دول أوروبا الغربية.

ونظرا للحاجة الماسة إلى منهج وأسلوب تفكير مبتكر وغير تقليدي لإنقاذ فكرة الوحدة الأوروبية من مأزقها الراهن تولدت لدى النخبة الأوروبية قناعة كاملة بضرورة اعتماد مؤسسات قادرة على احتواء الأبعاد الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية في تخفيف حدة الصراعات الدولية منطلقا من أسس وظيفية بوصفها الأكثر كفاءة في تحقيق ذلك، الأمر الذي دفع مايسترو التخطيط الفرنسي (جاك مونيه) واستنادا إلى النظرية الوظيفية المبتكرة من قبل D. Matranly خلال الحرب العالمية الثانية كرد فعل لانهايار نظرية الأمن الجماعي وفشل الجهود الرامية إلى إقامة حكومة أو مؤسسات عالمية قادرة على حفظ الأمن والسلام العالميين متأثرة بالواقع المؤسسي الذي تحقق في فترة الحرب حينما استطاعت مؤسسات فوقية تنظيم الشؤون العسكرية والاقتصادية لدول الحلفاء دون الحاجة لوحدة سياسية أو استهدافها على وفق مسار محدد سلفا (الإمام، ١٩٩٨: ٢٤-٢٥)، التي تقوم العملية التكاملية على وفق ضرورة دمج أحد القطاعات الرئيسة المرتبط عضويا بقطاعات اقتصادية أخرى مهمة يمكن نجاحه في إغراء وجذب قطاعات مختلفة بما يحقق للعملية التكاملية قوة دفع ذاتية تمنحها الاستمرارية المطلوبة، تزيل عنها الشكوك، وتخلق لها الولاءات، ممهدا وبصورة تدريجية، لوحدة أوروبية شاملة، إلى اختيار قطاع الفحم والصلب كأحد أهم وأضخم القطاعات الاقتصادية ذات المصالح المتباينة والمؤثرة في الاقتصادات الأوروبية (كونه عصب الصناعة عموما، والحربية خصوصا) كنواة صلبه لبناء تجربة وحدوية تضع بداية حقيقية لتعايش سلمي ألماني فرنسي نابع من إزالة بعض الهواجس الفرنسية تجاه ألمانيا، بإخضاع صناعة الفحم والصلب الأوروبية بما فيها الألمانية لسلطة

أوروبية مشتركة تزود بكل الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتمكينها من إدارته بفعالية. وهو ما حفز الدول الست (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الاتحادية، دول البنلوكس Benelux)^(*) واستنادا إلى مبادرة روبرت شومان (Roberts Schuman) وزير خارجية فرنسا المتبني لأفكار مونييه إلى التوقيع في ٨ نيسان/أبريل ١٩٥١ على معاهدة باريس (Treaty of Paris) المؤسسة لقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) (European Coal and Steel Community) التي ظهرت حين التنفيذ في ٥ آب/أغسطس ١٩٥٢ (نافعة، ٢٠٠٤: ١٢-١١).

ونظرا لنجاح المنهج الوظيفي الجديد في توفير الضمانة الكبرى لتقدم المسيرة الوحدوية وانطلاقا من صعوبة التعامل مع المداخل السياسية والأمنية في تحقيق ذلك بعد الانهيار الذي أصاب جماعة الدفاع الأوروبية سنة ١٩٥٤ وبهدف حماية وتوسيع التجربة المتفوقة لقطاع الفحم والصلب لتمتد إلى محاولات اقتصادية وفنية أخرى كان لابد من إعادة صياغة أولويات التيار الوحدوي والعمل على اتخاذ خطوات ومبادرات أكثر جرأة وفاعلية تركز على الجوانب والأبعاد الاقتصادية وتزيل ما واكب التجربة القطاعية من عوامل القصور والتأخر وتستند على خطوات متدرجة ومدروسة يتقيد سرعة إيقاعها بحدود الممكن، وبعد مفاوضات قاسية وجهود مضنية تخللتها عقبات وصعوبات ليست بالهينة تم في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٧ التوقيع على اتفاقية روما (Treaty of Rome) المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) (European Economic Community) التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ (انجرام، ١٩٧٣: ١٦٤)، ثم الاتفاق من خلالها وبعد إعلانها قابلية تحويل عملاتها على إقامة منطقة تجارة حرة بإلغاء الرسوم الكمركية بين الدول الأعضاء الست كلية خلال فترة زمنية تتراوح بين ١٢-١٥ سنة تقسم إلى ثلاث مراحل تنتهي بإقامة السوق الأوروبية المشتركة (Marliet European Common)^(**) ثم الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) إلا أن ما تم تحقيقه من فوائد وإنجازات وما تم تنفيذه من أهداف وخطط مرسومة فاق ما هو مخطط ومتوقع ودخل

^(*) عقد اتحاد Benelux في سنة ١٩١٨ بين دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وقد رافقته تطورات عديدة تبلور بعدها في أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٧ إلى وحدة كمركية. وقد استمرت في عملها حتى سنة ١٩٥٧ حيث أصبحت جزءا من السوق الأوروبية المشتركة.

^(**) (المزيد حول السوق الأوروبية المشتركة أنظر: (لرفاعي، ١٩٩٠). (الجاسم، ١٩٧٦: ٢٢٧-٢٧٢).

الاتحاد الكمركي بالفعل حيز التطبيق قبل ولادته المقررة بثمانية عشر شهرا كاملا^(*) بعد أن أدمجت الجماعات الأوروبية الثلاث^(**) تحت عنوان الجماعة الأوروبية (European Community) بموجب اتفاقية الدمج الموقعة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٦٥ التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من أول تموز/يوليو ١٩٦٧ وهو ما هيئها لامتلاك قوة جذب هائلة حملت البلدان الأوروبية الأخرى على الإلحاح في طلب الانضمام إليه الأمر الذي دفع البلدان الستة الأعضاء في الجماعة من خلال مؤتمر القمة المنعقد في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ إلى إقرار ضرورة فتح باب المفاوضات لالتحاق الراغبين إلى الجماعة وطرح نفسها منذ ذلك التاريخ بوصفها نواة لوحدة أوروبية حقيقية تتمتع بدناميكية توسع أفقي عالية المرونة. ففي أول كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ دخلت بريطانيا بعد أن استمر رفض قبول عضويتها (بسبب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية) منذ سنة ١٩٦٣ على يد الرئيس الفرنسي ديغول، ومعها الدانمرك وأيرلندا ثم انضمت اليونان في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وبعدها أسبانيا والبرتغال في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ثم النمسا والسويد وفنلندا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بعد أن أكملت بناء هيكلها التكاملي وإعلانها قيام الاتحاد الأوروبي (The European Union) على وفق معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ التي شكلت بداية لانطلاق حركة التكامل والاندماج الأوروبية واستقرارها في مدار واضح قادر على تحديد وجهتها وضبط سرعتها وإيقاع حركتها بقوة دفعها الذاتية، ليصل أعضاؤها إلى ١٥ دولة أوروبية.

ومع هبوب رياح التغيير في المعسكر الاشتراكي وانسلاخه من قبضة الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينات القرن المنصرم أصبحت العملية الوحدوية التي ولدت وترعرعت ونضجت على مدار نصف قرن في أحضان أوربا الغربية محط أنظار جميع دول أوربا الشرقية للتحويل في النهاية إلى حركة وحدوية شاملة أسقطت كل الحواجز وبات أفق التوسع مفتوحا على مصراعيه ليستقبل الدول الأوروبية كافة وباشتراطات عضوية الاتحاد

^(*) تم تطبيق الاتحاد الكمركي اعتبارا من أول تموز/يوليو ١٩٦٨.

^(**) الجماعات الثلاث هي جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يورATOM) (European Community for Atomic Energy) وهي الجماعة المنبثقة من اتفاقية روما في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٧.

الأوروبي المحددة في معايير كوبنهاغن^(*)، وبهدف إعادة تأهيل سياسي واقتصادي واجتماعي شامل لبلدانها لتتلاءم مع ما أنجزه الاتحاد الأوروبي من سياسات مشتركة دون الإضرار بما حققته من مكتسبات ومنجزات طالت جميع فقراته، تبني الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة بلوكسمبورغ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ ما أصبح يعرف بـ "استراتيجية ما قبل الالتحاق" (Per. Accession Strategy) يتم من خلالها اتخاذ إجراءات محددة^(**) تهيئ البني الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول المرشحة للانضمام بما يتلاءم والمحافظة على ما سمي بمكتسبات الجماعة (قوانين الاتحاد ومؤسساته). وعليه نظرا استيفائها الشروط الفنية المؤهلة للالتحاق بالاتحاد قررت القمة الأوروبية المنعقدة في

- ^(*) توصل المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة في كوبنهاغن (١٩٩٣) إلى تفاهم بإمكانية انضمام كافة البلدان وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي حال وفائها باشتراطات معينة من بينها الالتزام بأهداف الاتحاد الاقتصادية والنقدية. ووضع المجلس معايير قياسية، عرفت بمعايير كوبنهاغن لتقييم تقدم البلدان باتجاه التوافق الاقتصادي والسياسي مع الاتحاد الأوروبي:
- ١- وجود مؤسسات مستقرة تضمن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية الأقليات.
 - ٢- وجود اقتصاد سوق نشط والقدرة على مواجهة الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي.
 - ٣- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما فيها التمسك بالأهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للاتحاد (ويبر وتوبي، ٢٠٠٠: ٢٩).

- ^(**) (لقد تضمنت أولى الخطوات على هذا الطريق العناصر الآتية:
- أ. إعادة التأكيد على الشروط السياسية والاقتصادية لعضوية الدول الأوروبية في الاتحاد التي من أهمها ديمقراطية النظام السياسي وحماية حقوق الإنسان والمحافظة على مكتسبات العملية التكاملية كي لا تؤدي العضوية الجديدة إلى تراجع أو انتكاسة قوة دفع العملية التكاملية والعودة بها إلى نقطة الصفر من جديد.
 - ب. تقديم ما يلزم من مساعدات مالية وفنية لإعادة تأهيل الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام للاتحاد وتغيير القوانين المحلية بما يتفق والقوانين المشتركة السائدة في الجماعة الأوروبية.
 - ج. عقد مؤتمر سنوي دوري لمتابعة التقدم الحاصل في عملية التهيئة للانضمام واتخاذ ما يلزم من قرارات على ضوءها (نافعة، ٢٠٠٤: ٤٣٠-٤٣١).

كوبنهاغن في ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ ضم عشر دول جديدة^(*) إليه مكملة أذرع الأخطبوط الأوروبي لتبلغ خمسة وعشرون ذراعاً اعتباراً من أول حزيران/يونيو ٢٠٠٤ (نافعة، ٢٠٠٤: ١٣).

ثانياً: الخلفية الاقتصادية والنقدية المولدة لـ EURO

مما تقدم يتضح أن بناء الاتحاد الأوروبي استغرق فترة ليست بالقصيرة امتدت عبر مراحل متباينة أكتشف في نهاية كل منها إن الشوط المتبقي للوصول إلى النهاية ما زال طويلاً. فما أن اكتملت معالم الاتحاد الكمركي سنة ١٩٦٨ وظهرت ملامح واضحة لسوق أوروبية مشتركة حتى بدأ ينكشف أن الإنجازات التي تحققت ما تزال على ضخامتها مفتقرة إلى آليات ومؤسسات وسياسات مالية ونقدية مشتركة ومتناسقة قادرة على توثيق التعاون النقدي وتراعي مصالحها المشتركة وتدعم مسيرتها الوحدوية مشكلاً بذلك فضلاً عما رافقها من أزمات نقدية تعرضت لها العملات الأوروبية الرئيسية (الفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني والمارك الألماني وغيرها) فضلاً عن أزمة الذهب (إغلاق مجمع الذهب سنة ١٩٦٨) واتساع نطاق حركات رؤوس الأموال الساخنة المشتغلة بالمضاربة التي اتخذت لها من سوق الدولار الأوروبي (Euro Dollar) إطاراً ومتنفساً للانطلاق منها، منعطفاً مهماً في تنشيط التعاون النقدي الأوروبي على الرغم من نمو فكرة إنشاء نظام نقدي موحد منذ السنوات الأولى لإقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٥٧) إلا أنها لم تتخذ محاولات جدية وبسبب اهتمامها المنصب خلال تلك الفترة على تحرير التجارة وإقامة كتلة كمركي فيما بينها^(**) فضلاً عن طبيعة اتفاقية روما (Treaty of Rome) الخالية من أية إجراءات نقدية تدعم إقامة اتحاد أنظام نقدي نتيجة لانتماء أعضائها إلى النظام النقدي الدولي المنبثق عن اتفاقية Bretton Woods والممتلك لعوامل الاستقرار والكفاءة النسبية المبتعدة عن احتمالات

(*) بولندا، هنغاريا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، استونيا، قبرص، مالطة.

(**) كانت الأهداف المباشرة لمعاهدة روما ١٩٥٧ هي إقامة اتحاد جمركي (بتعريفات خارجية مشتركة في الوقت المناسب) وحرية تحرك السلع فيما بين الدول الأعضاء، وإلغاء الحصص والحوافز أمام التجارة وحرية انتقال الأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء في الجماعة كما نصت المعاهدة على سياسات مشتركة في الأمور الاقتصادية (مثل الزراعة والنقل) وتنسيق القوانين والسياسة الاجتماعية وسياسة التجارة الخارجية (التمويل والتنمية، ١٩٨٦: ٣٠).

حدوث تقلبات نقدية مفاجئة غير مرغوبة، إلا بعد الأزمة النقدية الدولية في أواخر ستينيات القرن العشرين التي عكست هشاشة الهياكل النقدية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهو ما دفع هيئتها العامة وبعد تفاقم الأزمة النقدية أثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ١٩٦٨ عن عدم قابلية الدولار المتداول خارج البنوك المركزية للتحويل إلى ذهب وما ترتب عليه من تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية الرئيسية^(*)، في ٩ شباط/فبراير ١٩٧١ وبناء على تقارير كل من P.werner & R.Barre^(**) إلى إقرار برنامج عمل يهدف إلى إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي تبعا لخطة مرحلية تبدأ من فبراير ١٩٧١ وتنتهي في بواكير سنة ١٩٨٠ تشتمل على تنشيط الإجراءات التشاورية وتعزيز الاتجاهات التنافسية للسياسات المالية والنقدية والضريبية وطرق إعداد الموازنات العامة وتبني اتجاهها يعكس موقفا موحدا في العلاقات النقدية الدولية وتضييق حيز التقلبات بين أسعار صرف عملاتها بعملية تعديلية متتالية وصولا إلى مصفوفة من النسب الثابتة والمستقرة الغير قابلة للتذبذب والتغير في معدلاتها مهيئة المعطيات لخلق عملة موحدة لدول المجموعة (وليامسون، ١٩٨٦: ٥٨) وضرورة إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي^(***) (European Monetary Cooperation Fund) بوصفه خطوة تمهيدية لتأسيس نظام نقدي أوروبي.

^(*) انخفض سعر الفرنك الفرنسي في أغسطس ١٩٦٩ بمقدار ١١٪ وارتفع سعر صرف المارك الألماني بمقدار ٩٪ في أكتوبر ١٩٦٩.

^(**) لقد ترتبت على الأزمة النقدية الدولية (١٩٦٨) أن تقدمت هيئة المجموعة الاقتصادية الأوروبية برئاسة (Raymond Barre) بمذكرة لمجلس المجموعة في شباط/فبراير ١٩٦٩، وأخرى أكثر تفصيلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ تقترح فيها على الدول الأعضاء الستة اتباع خطة متعددة المراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وقد قام مجلس الوزراء بعد دراسة الخطتين بتحويلها إلى الهيئات الوطنية السياسية في المجلس لدراستهما وإبداء الرأي فيهما. فشكلت لجنة برئاسة (Pierre werner) (رئيس وزراء ووزير مالية لوكسمبورغ) قدمت تقريرا مبدئيا في حزيران/يونيو ١٩٧٠ وقدمت تقريرها النهائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ للمزيد حول تقرير Banne & Werner انظر (النجار ١٩٨١: ١٣٤-١٣٦ و ١١١-١١٢).

^(***) () اتفق مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ على إقامة صندوق التعاون النقدي الأوروبي، بوصفه أحد عناصر المرحلة الثانية من مراحل النظام النقدي الأوروبي ووضع موضع التنفيذ في نيسان/إبريل ١٩٧٣. وانحصرت مهام هذا الصندوق: ==

غير أنه وبسبب تفاقم حدة التضخم العالمي، في سبعينات القرن العشرين، وتصعد النظام النقدي الدولي وتساعد حمى المضاربة على العملات الرئيسية وما أحدثته من تدفق رأس المال الأجنبي على الأسواق الأوروبية وفشل فرضية منحني فيليبس (Philips Curve) في الإبقاء على صحة العلاقة العكسية، بين نمو البطالة وارتفاع معدل التضخم، واندلاع أزمة الطاقة الدولية، وما سببته من تغيير موازين القوى بين البلدان الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان) فشلت بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تنفيذ برنامج العمل المقرر لإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي على الرغم من اتخاذها إجراءات مهمة تمثلت بنظام الثعبان الأوروبي، في أعقاب فشل اتفاقية SmithSoniam وإقامة صندوق التعاون النقدي الأوروبي (European Monetary Cooperation Fund) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ لخلق التسهيلات الائتمانية وإخراج وحدة الحساب الأوروبية (EUA)^(*) في ٨ آذار/مارس ١٩٧٥ إلى حيز الوجود، وهو ما دفع المجلس الأوروبي لدى اجتماعه في ٧ تموز/يوليو ١٩٧٨ في برلين، وفي ٥ كانون

== خلق وحدات النقد الأوروبية مقابل ودائع البنوك المركزية للدول المشاركة في موجوداتها واحتياطياتها من الذهب وعملات أجنبية أخرى وتوزيع هذه الوحدات على البنوك المذكورة بنسب متفق عليها.

- تضيق حدود تقلب أسعار صرف عملات دول المجموعة المشاركة في ترتيبات الثعبان وفقاً لمراحل محددة.

- التدخل في أسواق العملات لإسناد عملات الدول المشاركة في النظام.

- تسوية حسابات البنوك المركزية.

- وكالة لتصفية عمليات الثعبان الأوروبي بين الدول المشاركة في المجموعة.

- العمل كوكالة لإدارة الدعم النقدي والائتمان قصير الأجل الممنوح للدول المشاركة (النجمي، ١٩٨٨: ١٢٢).

^(*) تتكون وحدة الحساب الأوروبية (EUA) من سلة من عملات تسع دول أوروبية مرجحة بأوزان تتناسب مع إجمالي الناتج القومي الإجمالي لكل عضو ونصيبه في حجم التجارة بين الدول الأعضاء. وكان نصيب كل عملة في السلة على الوجه الآتي: المصدر: (العمرى، ١٩٧٦: ٧٧-٧٨).

العملة	مارك ألماني	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	ليرة إيطالية	هولندي	فرنك بلجيكي	دنانير كروني	جنيه أيرلندي	لوكسمبورغ	الجموع
نسبة المساهمة	٢٧,٣	١٩,٥	١٧,٥	١٤	٩	٧,٩	٣	١,٥	٠,٣	١٠٠

الأول/ديسمبر ١٩٧٨ في بروكسيل وبعد جملة القرارات والمحاولات المتعثرة^(*) إلى إقرار المبادئ العامة لمبادرة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستار والمستشار الألماني هيلموت شميت المقدمة في ١٩٧٥ والمتضمنة لخطة اقتصادية ومالية متكاملة انبثق عنها النظام النقدي الأوروبي (EMS) European Monetary System الذي طبق فعليا في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩^(**)، في محاولة لهيكلية أسعار صرف عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) وتوثيق عرى التعاون وتنسيق سياساتها النقدية وصولا إلى إقرار أكبر قدر ممكن من الاستقرار بين معدلات تبادل عملاتها واضفاء الانسجام والتلاحم والتقارب بين اقتصاداتها الوطنية بما يقدم أساسا قويا لتدعيم تكاملها الاقتصادي والنقدي ويوفر حافزا مستقبليا لبناء اتحاد نقدي ومن ثمة عملة موحدة يتوقع لها أثرا إيجابيا على استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.

لقد تمثلت ملامح النظام النقدي الأوروبي (EMS) الذي عده R.Triffin أحد أهم الدلائل الواعدة بإحراز تقدم نحو إصلاح النظام النقدي الدولي منذ سقوط نظام Bretton Woods وحتى بدايات ثمانينات القرن العشرين (تريفيث، ١٩٨٦: ٨٩)، في بناء عامل تقويم مشترك لعملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية مكون من سلة موزونة من عملات المجموعة (انظر الجدول ١) أطلق عليها بوحدة العملة الأوروبية (European (ECU Currency Unit) تعتمد أساسا معياريا لربط عملات الدول الأعضاء ببعضها مع السماح بهامش تذبذب بحدود $(\pm 2.25 \%)$ يمكن أن يصل إلى ٦٪ كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا شريط أن يتم الالتزام بتخفيضه وبصورة تدريجية عند معالجة وإزالة أسبابه. وتستخدم مثبتا ومقوما مشتركا لعملات المجموعة للانحراف أو التباعد (أونجيرا، ١٩٨٣: ١٧-١٦)^(***).

(*) تقرير تندما ترئيس وزراء بلجيكا في ١٩٧٥ عن الاتحاد النقدي، واقتراح دوزجرغ وزير مالية هولندا في ١٩٧٦ حول وضع خطة قائمة على أساس اعتماد مناطق مستهدفة (ما سيرا وروسي، ١٩٨١: ٣٧٥).

(**) بدأ المجلس الأوروبي في اجتماعه في باريس (٩-١٠ آذار/مارس ١٩٧٩) بتسيير نظام النقد الأوروبي الذي يشمل على وحدة العملة الأوروبية (ECU) وآلية صرف ومعلومات وتسهيلات ائتمان وترتيبات تحويل (صندوق النقد الدولي، ١٩٨٦: ٣١).

(***) أي مدى ابتعاد وانحراف سعر صرف العملة عن أسعار صرفها الثنائية.

الجدول (١) الأسعار المركزية للعملات الأوروبية وأوزانها في حدة النقد الأوروبية (ECU)

تسلسل	العملات الأوروبية	-13/3/1979 16/9/1984		-7/9/1984 21/9/1989		-21/9/1989 31/12/1998	
		القيمة (Value)	الوزن النسبي %	القيمة (Value)	الوزن النسبي %	القيمة (Value)	الوزن النسبي %
١	فرنك بلجيكي (BEF)	٣,٨٠	٩,٦٤	٣,٨٥	٨,٥٧	٣,٣٠١	٨,١٨
٢	مارك ألماني (DEM)	٠,٨٢٨	٣٢,٩٨	٠,٧١٩	٣٢,٠٨	٠,٦٢٤٢	٣١,٩٥
٣	كرون دانماركي (DKK)	٠,٢١٧	٣,٠٦	٠,٢١٣	٢,٦٩	٠,١٩٧٦	٢,٦٥
٤	بيزيتا إسباني (ESP)	—	—	—	—	٦,٨٨٥	٤,١٢
٥	فرنك فرنسي (FRF)	١٩,٨٣	١٩,٨٣	١٩,٠٦	١٩,٠٦	١,٣٣٢	٢٠,٣١
٦	باون استرليني (GBP)	٠,٠٨٨٥	١٣,٣٤	٠,٠٠٨٧	١٤,٨٩	٠,٠٨٧٨٤	١٢,٤٥
٧	دراخمت يوناني (GRD)	—	—	١,٣١	١,٣١	١,٤٤	٠,٤٣
٨	جنيه أيرلندي (IEP)	٠,٠٠٧٥٩	١,١٥	٠,٠٠٨٧	١,٢٠	٠,٠٠٨٥	١,٠٨
٩	ليرة إيطالية (ITL)	١,٠٩	٩,٤٩	٩,٩٨	٩,٩٨	١٥١,٨	٧,٨٤
١٠	فرنك لوكسمبوركي (LUF)	—	—	—	—	٠,١٣	٠,٣٢
١١	جولدر هولندي (NLG)	٠,٢٨٦	١٠,٥١	١٠,١٣	١٠,١٣	٠,٢١٩٨	٩,٩٧
١٢	اسكودس برتغالي (PTE)	—	—	—	—	١,٩٣٩	٠,٦٩

* لم تدخل بريطانيا ضمن وحدة العملة الأوروبية

** يتم حساب الوزن النسبي استناداً إلى الأهمية الاقتصادية لكل عضو في الاتحاد.

-(<http://fx.sauder.ubc.ca/Ecu.html>).

-(http://en.wikipedia.org/wiki/European_Currency_Unit).

ويتولى صندوق التعاون النقدي الأوروبي (EMOF) الذي سيتم تحويله وخلال فترة انتقالية، أمداه سنتان إلى صندوق النقد الأوروبي (European Monetary Fund) فضلا عن المهام الرئيسية، التي أنشأ من أجلها^(*) واعتماده بوصفه مؤسسة نقدية مركزية تدير النظام الجديد، مهمة إصدار وحدة العملة الأوروبية (ECU) استنادا إلى قيام الدول الأعضاء بإيداع ٢٠٪ من احتياطياتها الذهبية و ٢٠٪ من احتياطياتها الدولار في الصندوق مقابل حصولها على ما يساويه من وحدة نقد أوروبية فضلا عن إدارته للتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل المتداولة بين البنوك المركزية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية^(**) ذات التمويل غير المحدود الهادفة إلى توفير الموارد المالية اللازمة للحفاظ على أسعار الصرف ضمن الهوامش المحددة والقضاء على المضاربة بالعملة الوطنية (أونجيرا، ١٩٨٣: ١٧). وعليه فإن مبادئ النظام النقدي الأوروبي (EMS) (European Monetary System) ومن خلال استناده إلى أسعار الصرف الثابتة القابلة للتغير تقترب مما هو مطبق في ترتيبات الثعبان ونظام Bretton Woods إلا أنه يتفوق عليها باستحداثه ما يسمى بمؤشر الانحراف (Index of Divergence)^(***) الذي يعكس تقلبات أسعار صرف عملات

^(*) تتمثل المهام الرئيسية التي أنشأ من أجلها صندوق التعاون النقدي الأوروبي بما يأتي:

- تضيق حدود التقلب بين أسعار صرف عملات دول السوق الأوروبية المشتركة في ترتيبات الثعبان.
- التدخل في أسواق تبادل العملات لإسناد عملات مجموعة الدول المشاركة في النظام.
- تسوية الحسابات بين البنوك المركزية بحيث يؤدي ذلك إلى سياسة متجانسة بالنسبة للاحتياطي.
- إدارة تسهيل المساعدات النقدية قصيرة الأجل (العمل كوكالة لإدارة الدعم النقدي والائتمان قصير الأجل الممنوح للدول المشاركة).

^(**) تشمل هذه التسهيلات:

- تسهيل الائتمان القصير الأجل جدا.
 - الدعم النقدي قصير الأجل.
 - المساعدة المالية قصيرة الأجل.
- ^(***) يعد مؤشر الانحراف مؤشرا تحذيريا وإنذارا مبكرا يتيح فرصة أكبر للدولة تمكنها من اختيار أكثر السياسات مناسبة وجدوى ويبلغ سعر الصرف مستهل أوحده الانحراف إذا تجاوز في تباعده عن السعر المركزي للعملة بمقدار ٧٥٪ في حدي التقلب ويحتسب مؤشر الانحراف على وفق المعادلة الآتية: ==

الدول الأعضاء فيه ودرجة انحرافها عن سعر صرفها التعادلي المركزي المقرر الذي عند تجاوزها لنسبة معينة من أقصى مستوى انحراف مسموح به نظام الهوامش الثنائية، ينبغي ولمنع وصوله إلى حدي التذبذب القصوى وتجاوزها، اتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة تتمثل بتدخل البنوك المركزية لدول المجموعة واستنادا إلى مبدأ اعتبار أن سياسات أسعار الصرف لكل دولة عضو في المجموعة تقع تحت بنود الاهتمام المشترك، في السوق لتوزيع العبء على عملات سائر الدول، أو اتخاذ تدابير ترتبط بالسياسة النقدية الداخلية و/أو غيرها من التدابير الخاصة بالسياسة الاقتصادية (سعر الفائدة) و/أو تسوية السعر المركزي الخاص ليتواءم مع وحدة العملة الأوروبية وكل ذلك إنما يتم على أساس اتفاق متبادل قائم على إجراء مشترك يتيح لجميع البلدان المعنية المساهمة في آلية سعر الصرف (السيد على والجناي، ١٩٩٢: ١٨٢).

وأمام عجز النظام النقدي الأوروبي بوحده النقدية (ECU) في إحداث نقلة نوعية باتجاه توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية وصولاً إلى اتحاد اقتصادي ونقدي مستهدف ومرغوب وعدم قدرتها على تجاوز التفسير الشائع حول كونها محاولة هروب من قرار صعب تعين على الدول الأوروبية اتخاذه ويقضي بضرورة التنازل عن بعض سلطاتها في مجال رسم السياسة النقدية والمالية لصالح المؤسسات الأوروبية المشتركة، تجددت الدعوة منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي تحت ضغط فقدانها أسواقا نقلت إلى منافسيها الرئيسيين (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) لاتخاذ خطوات أكثر جدية نحو الاتحاد والتعاون المشترك انتهت بالاتفاق المبرم في حزيران/يونيو ١٩٨٥ تم إدراج فقراته فيما أطلق عليه بالكتاب الأبيض (White Paper) المتضمن خطة عمل وجدولاً زمنياً ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لإزالة جميع الحواجز المادية منها والمتمثلة بإجراءات التفتيش والإجراءات الكمركية للسلع عند الحدود، والحواجز الفنية التي تشمل التنظيمات والتشريعات التي تحكم حركة السلع والخدمات والأفراد بين دول المجموعة، فضلا عن الموانع المالية التي يقصد بها أساسا الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات بنسب مختلفة تتفاوت من بلد إلى آخر (الرافعي ، ١٩٨٩: ٣٢-٣٧).

== السعر المركزي للعملة + [(١٠٠-الوزن النسبي للعملة في وحدة النقد)].
وقد احتاط واضعو النظام لدى صياغتهم لمؤشر التحول هذا إلى أهمية وزن العملة في سلة العملات فأخذت بعين الاعتبار.

من هنا واستكمالا لهدف إنشاء السوق الأوروبية الموحدة تم في هانوفر سنة ١٩٨٨ تشكيل لجنة DELOR بقيادة Delor^(*) رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك لدراسة وتحديد الخطوات الواجب اتخاذها لإقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي توصلت إلى برنامج عمل تمت الموافقة عليه في نيسان/أبريل ١٩٨٩ حدد منهجيا بثلاث مراحل متتالية يتعين على الدول الأعضاء وخلال مرحلتها الأولى التي تبدأ في تموز/يوليو ١٩٩٠ ولم ينص على تاريخ محدد للانتهاء منها تهيئة مستلزمات إزالة القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال كافة وقابلية عملاتها للتحويل وتعزيز عملية دمج أسواقها المحلية لتصبح جزءا من سوق داخلي أوروبي موحد وتحقيق تعاون اقتصادي ونقدي وثيق بينها.

لقد وضعت الجماعة الأوروبية خلال هذه المرحلة وتحت ضغط التحولات العنيفة التي شهدتها النظام العالمي مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي أمام مفترق طرق حقيقي دفعت بها إلى الإسراع بصياغة معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty^(**) معاهدة الاتحاد الأوروبي (European Union Treaty) المتفق عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وصدقت في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وأعلن من خلالها قيام الاتحاد الأوروبي^(***) مشكلة خطوة جديدة توحى بأن حركة التكامل والاندماج الاقتصادي الأوروبي بدأت تدخل مراحلها النهائية مقبرة اتفاقية نيسان / أبريل ١٩٨٩ بمراحلها الثلاث التي سبقت مرحلتها الثانية وبدخول اتفاقية Maastricht حيز التنفيذ بتجميد ما تضمنه النظام النقدي الأوروبي من آلية تثبيت أسعار صرف العملات

(*) وزير مالية فرنسا الأسبق.

(**) وهي عبارة عن اتفاقية أوروبية وافق رؤساء حكومات المجموعات الأوروبية الاثنتا عشرة عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وهم بلجيكا-الدانمرك-فرنسا-ألمانيا-إيطاليا-بريطانيا-اليونان-أيرلندا-لوكسمبورغ-هولندا-البرتغال وأسبانيا. استهدفت جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية تمثل جانبها الاقتصادي بإقامة وحدة اقتصادية نقدية كاملة في حين يتعلق جانبها الآخر بتنسيق السياسات الخارجية والأمن الأوروبي. فقد نصت معاهدة Maastricht على ضرورة بذل جهود أكبر لبلورة سياسة أوروبية مشتركة للخارجية والأمن، أما جانبها الثالث فقد استهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء وشؤون الأمن الداخلي (قاسم، ٢٠٠٠، ١٨-٢١).

(***) بدلا من مصطلح الجماعة الأوروبية الذي كان مستخدما حتى ذلك الوقت.

الأوربية تجاه بعضها بعد قرار وزراء مالية الاتحاد الأوربي بتوسيع هامش التذبذب (± 15) لكل العملات الأوربية ما عدا المارك الألماني عقب أزمة بعض العملات الأوربية التي بدأت ١٩٨٧^(*) (خوري، ١٩٨٨: ٨٢-٨٤) وانتهت بأزمة الجنيه الإسترليني التي بدأت في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (الأمير، ٢٠٠٤: ١٩٥) مما دفع بريطانيا فضلا عن إيطاليا إلى التخلص من التزامها تجاه النظام النقدي الأوربي واختيارها التعويم المطلق واستخدام أسعار الصرف لمواجهة أزمته الاقتصادية طالما يتيح النظام لأعضائه إمكانية التراجع والتخلي عن التزامهم وتصدير أزماتهم إلى الغير. وهو ما قاد إلى انهياره في نهاية ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣ وسقطت أوربا ضحية لموجة المضاربة التي اجتاحت القارة برمتها.

أما المرحلة الثانية التي عرفت بالمرحلة الانتقالية (مرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية) والمحددة بالفترة من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على أقصى تقدير فقد تعين على الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تحقيق موازنات حكومية مستقرة ومتوازنة وتفادي العجز الزائد في تمويل النفقات الحكومية والسعي لتعزيز استقلالية البنوك المركزية الوطنية والمحافظة على حريتها، تمهيدا لتجاوزها معايير التقارب (Convergence Criteria)^(**) المطلوبة للانخراط في نظام نقد أوربي موحد وتبني عملتها الموحدة (EURO) المعتمدة بمعايير وشروط ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) (Stability and Growth Pact) الذي وافق عليه مؤتمر قمة دبلن (Dublin) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (Crowley, 2003: 4-5) طالما هناك سلطات سياسية متعددة لم تكن قد فقدت كل صلاحياتها الاقتصادية والمالية بعد.

وتتمثل معايير التقارب تلك بما يأتي^(***):

^(*) $\pm 1.5\%$ حول سعر مركزي مجدّد طبقاً لآلية أسعار الصرف الذي تجيزه آلية الاتحاد النقدي الأوربي (فيلدمان وواطسون، ٢٠٠٠: ٢٥).

^(**) وهي معايير وشروط اقتصادية ومالية محددة يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بها عند رسم وتنفيذ سياساتهم الاقتصادية والمالية الخاصة بهدف الانضمام إلى نظام النقد الأوربي الموحد والانتماءات إلى عملة (Euro) الموحدة (نعوش، ٢٠٠٤).

^(***) تستند أهمية هذه المعايير إلى عناصر أربعة: ==

- حصر معدلات التضخم في حدود تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصادات أفضل ثلاث دول أداء من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم^(*).
- تحقيق حد مقبول من التوازن بين إيرادات ونفقات الموازنة العامة بحيث لا تتجاوز نسبة العجز السنوي ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وأن لا تتجاوز نسبة الدين العام ٦٠٪ منه.
- ضمان استقرار أسعار الفائدة طويلة الأجل وعدم تجاوز نسبتها ٢٪ عن مثيلاتها في الدول الثلاث الأعضاء الأفضل أداء في مجال تحقيق استقرار الأسعار.
- احترام الهوامش وحدود التذبذب المسموح بها في نظام النقد الأوربي لمدة عامين متتاليين على الأقل.

لقد تم خلال هذه المرحلة إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMT) (European Monetary Institute) في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تتولى مهمة التنسيق وإعادة هيكلة السياسات النقدية للبلدان الأعضاء مستقبلاً إلى جانب نشر تقارير دورية تعكس مدى التعاون الاقتصادي بينها، كما أعطيت صلاحية اختيار الأدوات النقدية الملائمة للاستخدام المستقبلي في تنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي^(**) (ECB) (European Central Bank) الذي تم الإعلان عن تأسيسه في أيار/مايس ١٩٩٨ بعد أن دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة حاسمة بإقرار توحيد عملات إحدى

== - يضمن معيار استقرار الأسعار عدم انحراف الدولة العضو عن الاتجاه الأوربي لأن المناخ التنافسي بين الدول يمكن أن يتعرض للمخاطر في حال ظهور فروق كبيرة في نسب التضخم.

- تعد تلبية معيار سعر الفائدة نتيجة طبيعية لحالة الاستقرار طويل الأجل وتنفيذ سياسات التوافق.

- يحول الالتزام بمعيار سعر الصرف دون سوء استخدام الدول له بوصفه عاملاً تنافسياً مصطنعاً.

- يحول معيار العجز السنوي لحجم الدين العام المتراكم دون زعزعة الاستقرار الذي تحققه دول أعضاء أخرى من خلال سياسات إنفاق غير صارمة. انظر في ذلك:

- <http://bportugal.pt/euro/emu/criterios-e.htm>

- <http://www.csis.org/eaac/EMU-overview.pdf> search convergence%20criteria

^(*) ينبغي أن لا تتجاوز نسبة التضخم ١,٥٪ فوق متوسط معدل التضخم لهذه الدول الثلاث.

^(**) تشكل مدينة فرانكفورت الألمانية مقر البنك المركزي الأوروبي، وعين أول رئيس له من هولندا يستمر في أداء مهامه لمدة ثمان سنوات تبدأ مع مطلع عام ١٩٩٩.

عشرة دولة أوروبية^(*) أكملت معايير التقارب الأربعة^(**) في بداية نيسان/أبريل ١٩٩٨ (انظر الجدول ٢) في عملة أوروبية موحدة هي EURO تم تبنيها في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على النحو الموضح في معاهدة Maastricht.

لقد منحت اتفاقية الوحدة النقدية للبنك المركزي الأوروبي (ECB) (European Central Bank) الذي بولادته قبرت آليا مؤسسة النقد الأوروبية، الاستقلالية التامة في تحديد السياسات النقدية الأوروبية اللازمة لتحقيق أهداف البنك المركزي الأوروبي الأساسية المتمثلة (شأنه في ذلك شأن البنوك المركزية الوطنية) بالمحافظة على استقرار العملة الأوروبية (EURO) والعمل على ضبط حجمها الإجمالي المتداول. وهو بذلك قد شكل مع البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي منظومة موحدة أطلق عليها نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) (European System of Central Bank) تقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ السياسات النقدية للجماعة الأوروبية ككل وإدارة الاحتياطات الرسمية المملوكة للدول

^(*) في أيار/مايو ١٩٩٨ أقر كل من المجلس والبرلمان الأوروبيين بأن معايير التقارب الأربعة اكتملت في إحدى عشرة دولة أوروبية هي ألمانيا-إسبانيا-أيرلندا-إيطاليا-بلجيكا-فرنسا-لوكسمبورغ-النمسا-البرتغال-فنلندا-هولندا وبناء عليه قرر المجلس الأوروبي في جلسته المنعقدة على مستوى القمة في العام نفسه أن بوسع هذه الدول تبني العملة الأوروبية الموحدة اعتبارا من الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على الموضح في معاهدة Maastricht. ولأن بريطانيا والدانمرك كانتا قد أخطرتا المجلس بعدم رغبتهما في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها بالنسبة إلى المرحلة الثالثة فلم يلتحق منذ البداية بهذا النظام. أما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تمكنهما أوضاعهما الاقتصادية والمالية من تنفيذ الشروط اللازمة لانضمامهما إلى نظام العملة الأوروبية الموحدة في التوقيت المحدد كانتا السويد واليونان. غير أن السويد سرعان ما تمكنت من تجاوز معايير التقارب إلا أنها بقيت خارج منطقة اليورو (الأفندي، ١٩٩٩: ٢٥٤). وبقيت اليونان تحاول توفيق أوضاعها كي تتمكن من اللحاق بها وقد تحقق لها هذا في بداية عام ٢٠٠١.

^(**) مع عدم إيفاء كل من إيطاليا وبلجيكا واليونان بمعايير الدين العام وذلك في مطلع عام ١٩٩٨ إلا أنه تم الموافقة على دخولها إلى منطقة اليورو، ويعزى ذلك للتقدم الكبير الذي أنجزته في الإيفاء بالمعايير الأخرى الذي سينعكس بصورة إيجابية فيما بعد على قدرة هذه الدول في تحقيق معيار الدين العام، غير أن السبب السياسي كان العامل الجوهري في قبول الدول المذكورة (جميل، ٢٠٠٢: ٥٢).

الأعضاء من النقد الأجنبي فضلا عن الإشراف على السير الكفوء لنظام المدفوعات الأوروبية (نعوش، ١٩٩٨: ٢٦).

الجدول (٢) معايير التقارب لمعاهدة Maastricht المتحققة لدول الاتحاد الأوروبي (١٩٩٨)

المعايير الدول	نسبة التضخم	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدلات أسعار الفائدة طويلة الاجل Lending Rates
ألمانيا	٠,٩٣	- ٢,٢٠	٦٠,٩٠	٩,٠٢
إسبانيا	١,٨٣	- ٢,٦٠	٦٤,٦٠	٥,٠١
أيرلندا	٢,٤٣	٢,٣٠	٥٥,١٠	٦,٢٢
إيطاليا	١,٩٦	- ٢,٨٠	١١٦,٤	٧,٨٨
بلجيكا	٠,٩٥	- ٠,٨٠	١١٩,٣٠	٧,٢٥
فرنسا	٠,٦٧	- ٢,٧٠	٥٩,٥٠	٦,٥٥
لوكسمبورغ	٠,٩٦	٣,٢٠	٦,٣٠	٥,٢٧
النمسا	٠,٩٠	- ٢,٤٠	٦٣,٩٠	٦,٤٢
البرتغال	٢,٧٢	- ٢,٣٠	٥٤,٨٠	٧,٢٤
فنلندا	١,٤٠	١,٣٠	٤٨,٨٠	٥,٣٥
هولندا	١,٩٨	- ٠,٨٠	٦٦,٨٠	٦,٥٠
بريطانيا	٣,٤٢	-	-	٧,٢١
الدانمرك	١,٨٥	-	-	٧,٩٠
السويد	٠,٢٧-	-	-	٥,٩٤
اليونان	٤,٧٦	- ٢,٤٠	١٠٥,٠٠	١٨,٥٦

- البيانات غير متوفرة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى:

stic IMF (2004), International Financial Stati.

ويجري خلال المرحلة الثالثة التي تبدأ في أول كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ استكمال مستلزمات الوحدة النقدية والتحول إلى العملة الأوروبية الموحدة ضمن ثلاث سنوات تأخذ خلالها العملة الجديدة (EURO) شكل وحدة مصرفية حسابية تثبت أسعار صرفها تجاه

العملات الوطنية بصورة غير قابلة للتغير استنادا إلى ما قرره المفوضية الأوروبية ومؤسسة النقد الأوروبية إلى استخدام معادلة اقتصادية محددة تشمل بعض المؤشرات الاقتصادية^(*) في الدول الأعضاء بوصفها معيارا لحسابها (أنظر الجدول ٣) يتم بعدها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ البدء بتداول أوراق (EURO) النقدية والقطع المعدنية^(**) بجانب العملات الأوروبية الوطنية التي تبدأ بفقدان كما بدأت العملة الأوروبية الموحدة^(***) (ECU) قوة إبراءها القانونية في ١ تموز / يوليو ٢٠٠٢.

ومن التحضيرات المتخذة في هذه المرحلة كذلك هي تهيئة نظام موحد وكفوء للمقاصة عبر الأقطار الأوروبية المنظمة إلى الاتحاد الأوربي يشرف على إعداده مؤسسة النقد الأوروبية (EMI) (European Monetary Institute) عرف بنظام المقاصة للتسديد التلقائي والدفق والتحويل الفوري عبر الحدود (تارجيت) (Target) (Trans-European Automated Real-Time Gross Settlement Express Transfer) يشكل عنصرا أساسيا في النظام النقدي والمالي الأوربي يعمل بوصفه حلقة وصل يربط كل أنظمة المقاصة الوطنية الخاصة بتلك الأقطار. ويساهم في دعم السياسة النقدية الأوروبية، متكونا من عنصرين أساسيين يتمثلان بنظام وطني داخلي للتسوية الإجمالية التي تتم في كل الدول الأعضاء ونظام يربط بين كل تلك الأنظمة الوطنية الداخلية (رشيد، ١٩٩٩: ٨٣-٨٤)^(****).

(*) تشمل هذه المؤشرات نسبة التضخم، أسعار الفائدة طويلة الأجل، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(**) للتعرف على فئات Euro أنظر: (جميل، ٢٠٠٣: ٥٧).

(***) فقدت العملة الأوروبية الموحدة (ECU) قوة براءتها القانونية في ١/١/١٩٩٩ التي كانت تساوي في ذلك التاريخ واحد Euro (١ ECU = ١ Euro).

(****) أنظر في ذلك كذلك: (<http://www.Moneyextra.com/Glossary/g/00541.htm>).

الجدول (٣) اتجاهات معدل التحويل وكيفية احتساب قيمة Euro للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	العملات
تركيب سلسلة الايكو بالعملات المحلية منذ ١٩٨٩/٩/٢١	تركيب سلة الـ ECU بالدولار في ١٩٩٨/٩/٢٥	قيمة Euro** بالعملات المحلية	
(A)	C=A/B	D=B*1.1697	
٠,٦٢٤٢	٠,٣٧١٨	١,٩٦	مارك ألماني
٣,٣٠١	٠,٠٩٥٧	٤٠,٣٤	فرنك بلجيكي
٠,١٣٠	٠,٠٠٣٨	٤٠,٣٤	فرنك لوكسمبورغ
٠,٢١٩٨	٠,١١٦٢	٢,٢٠	الجلدر الهولندي
٠,١٩٧٦	٠,٠٣١٠	٧,٤٥	الكرون الدانمركي
١,٤٤	٠,٠٠٥	٣٣٠,٠١	الدراخا اليونانية(*)
١٥١,٨	٠,٠٩١٧	١٩٣٦,٢٧	الليرة الإيطالية
٦,٨٨٠	٠,٠٤٨٣	١٦٦,٣٩	البيزا الأسبانية
١,٣٩٣	٠,٠٠٨١	٢٠١,٢٢	الاسكودر البرتغالي
١,٣٣٢	٠,٢٣٦٥	٦,٥٦	الفرنك الفرنسي
٠,٠٠٨٥٥	٠,١٤٩٠	١,٤٢	الجنيه الإسترليني
	٠,٠١٢٨	١,٢٧	الجنيه الأيرلندي
		٥,٩٥	المارك الفنلندي
		١٣,٧١	الشلن النمساوي
		٩,٤٩	الكرونا السويدي

* واحد ECU = ١,١٦٩٧ دولار (في ١٩٩٨/١٢/٣١) = واحد Euro.

** الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى IMF (2004), International Financial Statistics.

*** في تمام الساعة ١١,٣٠ قبل ظهر يوم ١٩٩٨/١٢/٣١ أبلغت المصارف المركزية في الدول الخمسة عشرة الداخلة في الاتحاد الأوروبي أحدهما للآخر بأسعار الصرف المقابلة لعملاتها إزاء الدولار.

(*) تم تحديد أسعار التحويل بالنسبة لليونان قبل أن تنضم إلى أرض اليورو في ١ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠١.

وبانتهاء المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل التوحيد النقدي حولت في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ العملات الخاصة لاثنتي عشرة دولة أوروبية تبنت العملة الموحدة (EURO) إلى مجرد عملات تسير باتجاه الانقراض، وصهرت السياسات النقدية لدول أرض الـ EURO^(*) لتكون جزءاً من سياسة نقدية أوروبية موحدة تدار من خلال نظام للبنوك المركزية الأوروبية بقيادة البنك المركزي الأوروبي (ECB) الذي يعمل بحرية واستقلال كاملين وبمشاركة البنوك المركزية للدول الاثني عشرة ومن خلال نظام أو قواعد محددة ومتفق عليها سلفاً، معلنة بروز هيكل اقتصادي جديد يجمع إمكانات وقدرات اثنتي عشرة دولة أوروبية (جدول ٤)، محدثة طفرة نوعية في أوزان المجاميع الاقتصادية العالمية مسببة تغيراً كبيراً في هياكل وأبعاد الأسواق الدولية مقللة من فرص إنكار بدء مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والنقدية الأوروبية منها والعالمية منتجة تغيراً في مسارات العلاقات التجارية الدولية ومهيأة لظهور نظام نقدي دولي جديد يتوقع أن يكون للـ EURO فيه دور منافس للدولار الأمريكي بوصفه عملة عالمية تمتلك القدرة على تأدية وظائفها الأساسية.

من هنا تكمن أهمية اعتبار الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وما تبع انبثاقه من استحداث لوحدة النقد الأوروبية (EURO) وتكوين منطقته الحدث الأكثر تميزاً على صعيد النظام النقدي الدولي بعد انهيار اتفاقية Bretton Woods (١٩٧١) من خلال خلقه شروط توازن أفضل بين الدولار الأمريكي الذي لعب دور المايسترو في أوكسترا نظام النقد الدولي منذ ١٩٤٥ (زكي، ١٩٨٧: ١٥٦) وبين الـ EURO الذي تمكن من توحيد عدد مهم من العملات الدولية الرئيسية في عملة واحدة. وعليه فإنه وعلى الرغم مما يعتقده المحللون الاقتصاديون من أن الفترة الانتقالية اللازمة لياخذ موقعه الجديد ستستمر ما بين خمسة وعشرة أعوام من انطلاقه فقد زادت التكهّنات حول قدرة الـ EURO على كسر الطوق الدولارى المفروض على النظام النقدي الدولي وتحويله إلى نظام ثنائي القطبية يهيمن اليورو الأوروبي إلى جانب الدولار الأمريكي عليه.

(*) يقصد بتعبير أرض الـ EURO الدول التي يكون فيها الـ Euro العملة المحلية وهي الدول الاثنتي عشرة الأوروبية وتختلف منطقة الـ Euro عن أرض الـ Euro بكونها أكبر حجماً كونها تشمل دولاً أخرى مثل دول وسط أوروبا والدول المتحدثة بالفرنسية وجنوب الصحراء الكبرى وكذلك بعض دول المغرب العربي التي تتحرك عملاتها مع اليورو مقابل الدولار.

ثالثاً: نتائج استحداث EURO على النظام النقدي الدولي

يرى العديد من المحللين بما فيهم C.F.Brgsten (مدير معهد الاقتصاد الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية) أن أرض اليورو وبسبب امتلاكها مقومات اقتصادية جبارة ممثلة في القوة الاقتصادية الهائلة لاثنتي عشرة دولة داخلية فيه تعطي بتجمعها ثاني أكبر اقتصاد عالمي وبمؤشرات حقيقية ومالية تفوق في بعضها الاقتصاد العالمي الأول (الولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك اليابان (انظر الجدول ٥) مدعومة ببنك مركزي على درجة عالية من الاستقلالية وبمعايير تقارب وميثاق استقرار ونمو^(*) من شأنهما ضمان المحافظة على إتباع سياسات مالية ونقدية سليمة تمنع التضخم وعدم الاستقرار السعري من مهاجمتها، فإنها مؤهلة لإدخال عملتها كمشترك للدولار في أداء مهام العملة الدولية (الجبالي، ١٩٩٨: ٢٦١).

كما يرى بعض الاقتصاديين أن نجاح دول الـ EURO في تعزيز وتنمية مكانتها التجارية يشكل عامل الدفع الأكثر فاعلية للـ EURO في الحد من هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد الدولي في الأجل الطويل، إذ أن قيام الاتحاد الأوروبي بتسعير جانبي تجارته بالـ EURO وقبول استخدامه في تسوية معاملاته الخارجية بدلا من الدولار سينعكس على زيادة الطلب عليه من قبل الدول ذات المعاملات التجارية الواسعة معها بهدف تسديد ثمن وارداتها منه وما يتطلبه ذلك من تسعير صادراتها إليه باليورو (زيبرنيك، ٢٠٠٠: ٦٥-٦٦)، مما يضعف موقف الدولار كونه عملة تسوية معاملات التجارة الدولية لصالحه، وخاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تمتلك دول اليورو القدرة العالية على المنافسة الدولية ومن ثمة تستند إليها في إحراز مكانتها التجارية المتفوقة عالميا والمتمثلة بالسلع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية (النجار، ١٩٩٩: ٢٦٠) (انظر الجدول ٥) محتلا بذلك الحيز الأكبر في سلة الاحتياطات الدولية على حساب الدولار الأمريكي. فيرى معهد البحوث الاقتصادية بألمانيا أن نصيب اليورو من حجم الودائع العالمية سيرتفع من ١٤٪ إلى ٣٠٪ وأن ذلك سيكون على حساب تراجع نصيب الدولار بنسبة ١٠٪. وعلى العكس من ذلك فمن المتوقع أن يظل الدولار مهيمناً لفترة طويلة على تجارة السلع الدولية والمواد الخام كالبتروك والمعادن (شبخار،

(*) تمت صياغة ميثاق الاستقرار والنمو في قمة أمستردام في حزيران/يونيو ١٩٩٧ يلزم أعضاءه بتبني سياسات مالية ونقدية سليمة ومنسجمة مع معايير وشروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية لضمان أن يكون المشاركون بالوحدة والذين استحقوا الأهلية لذلك لا يعانون من عجز مفرط ولا يعرضون استقرار الأسعار للخطر. وستواجه الدول عقوبات وغرامات مالية إذا تجاوزت تلك الدول عجزاً نسبته ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما لم تقم تلك الدولة بإجراء تصحيحي فوري أو تكون قد واجهت ظروفًا استثنائية مثل فترة ركود.

٢٠٠٢: ٧٥-٧٦) استنادا إلى سيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثماراتها وتجاريتها وخاصة المتعلقة منها بالنفط.

الجدول (٥) مؤشرات اقتصادية مقارنة بين أرض Euro والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لسنة ٢٠٠٢

اليابان	الولايات المتحدة	منطقة Euro	المؤشرات الاقتصادية
٣٧٧,٨	٩٣٧٠	٢٣٦٠	المساحة الكلية (ألف كيلومتر مربع)
١٢٧,٤٨	٢٩١,٠٤	٣٠٥,٧٨	تعداد السكان (مليون نسمة)
***٥٠٠٥٢٩,٠	**١٠٤٨٠,٨	*٧٠٦٨,٥	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (بليون)
- ٠,٥٥١	٣,٧٦٢	٣,٢٦٦	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
٩٣,٧٠	١١٢,٨٥	١١٥,٥٤	التضخم (الرقم القياسي الضمني GDP, ١٠٠=١٩٩٥)
٦,٤٩١	١٠,٨٠٧٩	٣٠,٩١٢٨	نسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات العالمية (%)
٥,١٢٧	١٨,٢٨٣	٢٧,٩٧٦	نسبة الواردات إلى إجمالي الواردات العالمية (%)
٩٣,٨٣	-٤٧٩,٣٨	١٢٤,٠١	الميزان التجاري (بليون دولار)
٥,٣٨	٥,٧٨	٨,٢٩	معدل البطالة (%)
١٨,٠٧٥	٣,١٤٤	١٠,٣٨٠	نسبة إجمالي الاحتياطيات النقدية إلى إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية (%)
٢,٦٤٣	٢٨,١٥٥	٤٢,٨٧٩	نسبة الاحتياطيات الذهبية إلى إجمالي الاحتياطيات الذهبية العالمية (%)
٠,٠١	١,٦٧	٣,٣٢	أسعار الفائدة في أسواق النقود (%) Money Market Rate
٠,٠٤	١,٧٣	٢,٨٠	سعر الفائدة على الودائع (%) Deposit Rates
٠,١٠	٠,٧٥	٣,٧٥	سعر إعادة الخصم (%) Central Bank Discount Rates (%)
-	**١٢٤٠,٣٠	*٤٢٩٩,٤	إجمالي عرض النقد (بليون) M1-
-	**٥٨٤٢,٢	*٤٩٨١,٠٢	M2-
-	**٨٦٠٣,٥	*٥٨٠٦,٠٥	M3 -

* Euro.

** دولار.

*** ين ياباني (متوسط سعر صرف الدولار لسنة ٢٠٠٢=١١٩,٩٠)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى IMF (2004), International Financial Statistics.

كما أن الكثير من دول العالم تقوم صاداتها بالدولار“ نظرا لامتلاكه سجلا تاريخيا وزخما دافعا نتج عن التعود على استعمالها، فضلا عن أنماط التجارة والمدفوعات العالمية، إذ أن التغير في أسلوب تثمين المعاملات التجارية عادة ما يأخذ وقتا طويلا من الزمن^(*). من جانب آخر أدى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وما أحدثه من بروز أحد أكبر الأسواق العالمية للسندات الحكومية إلى إزاحة الدولار عن مركزه المتقدم في أسواق السندات العالمية منذ الشهر الأول من استحداث الـ EURO في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فقد أصبح EURO العملة المختارة لنصف الإصدارات العالمية الجديدة للسندات^(**) بينما حصل الدولار على ٤٠٪ من إجمالي هذه الإصدارات وبقي نصيب الجنيه الإسترليني أقل من ٥ ٪. بقليل في حين كان نصيب الين لا يذكر (الدخيل، ٢٠٠٠: ١٠٢) كما يتوقع أن ينمو هذا السوق بصورة كبيرة فضلا عن ارتفاع حجم سوق سندات الشركات المقومة بالـ EURO مما يدفع بالمستثمرين واستنادا إلى تقرير فريد بيرجستن إلى تنويع محافظهم الاستثمارية بعيدا عن الدولار باتجاه EURO بما يتراوح من ٥٠٠ مليار دولار إلى تريليون دولار (الدخيل، ٢٠٠٠: ١٠٨).

من جهة أخرى يرى بعض المحللين أن قدرة أسواق رأس المال الأوروبية في الوصول إلى درجة العمق والسيولة التي تتمتع بها مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية واستحواذ الـ EURO على نصيب الدولار فيها ما زالت تقبع تحت عدم اليقين، على الرغم من إمكانية حصول أكبر عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي لدول الـ EURO وخلق وبناء أسواق ومؤسسات وأدوات مالية موحدة. فما زالت وول ستريت مهيمنة على السوق العالمية للأوراق المالية على المدى المتوسط. فتشير بيانات البنك المركزي الأوروبي لشهر أكتوبر ١٩٩٨ إلى أن رسملة البورصات^(***) في أرض EURO تبلغ 3.191 مليار ECU وتبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 9.680 مليار ECU وفي اليابان 3.301 مليار ايكو^(****)، ويعود ذلك إلى

(*) وهو ما حدث حينما حل الدولار محل الجنيه الإسترليني بوصفه عملة عالمية أولى للتجارة.

(**) كانت هذه النسبة تشكل في الماضي قرابة الثلث لدول الاتحاد مجتمعة نفسها.

(***) يقصد برسملة البورصات أو رسملة السوق المالية مجموع الأسهم المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة أو أنها تمثل قيمة أسهم الشركات المدرجة في السوق تبعا لأسعار سوق رأس المال (العاني، ٢٠٠٢: ٦٠-٦١).

(****) تمثل رسملة الأسواق في دول الـ EURO ٥٨٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي بينما تمثل ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة.

أنماط تمويل الاستثمارات التجارية التي تختلف في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في دول EURO وخاصة ألمانيا“ إذ يأخذ التمويل صفة القروض المصرفية بصورة خاصة وهو ما دعا إلى تقدم دول أرض EURO على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقروض المصرفية. فقد بلغت قيمة هذه القروض في أرض الـ 7.129 EURO مليار ECU في نهاية ١٩٩٧ مقارنة مع 5.882 مليار ECU في الولايات المتحدة الأمريكية و 4.711 مليار ECU في اليابان (زيرنيك، ٢٠٠٠: ٧٢).

مقابل كل ذلك فقد تنبّهت الشركات الأمريكية مبكراً إلى ضرورة التحرك السريع باتجاه الاستفادة من ميلاد الـ EURO، إذ قامت بفتح وزيادة فروعها في دول الاتحاد الأوروبي طمعاً بغزو أسواقها من الداخل عن طريق الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الدول للاستثمارات الأجنبية مما يعني زيادة تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية. الذي أدمع بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأدى إلى زيادة هجرة رؤوس الأموال من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسواق أوروبا (الفقي، ٢٠٠٢: ١٨٠).

وعلى الرغم من كل ما تقدم حول الدور المستقبلي المتوقع للـ EURO يبقى الدولار العملة الدولية الأولى^(*) في هيمنتها على النظام النقدي الدولي (مان، ٢٠٠٠: ٤٣)، إذ تنفذ ٥٠٪ من الصادرات العالمية بالدولار وتغطي نحو ٦٠٪ من احتياجات العالم من العملات الصعبة بالدولار مقابل نحو ٢٠٪ لعملات دول الاتحاد الأوروبي، كذلك يشكل الدولار العملة الأكثر استعمالاً في حجم معاملات أسواق الصرف العالمية، إذ تمثل حصته حوالي 41.5 مقابل 29٪ للـ EURO و 12٪ للين، ويحتل الدولار المرتبة الأولى في معاملات الأسواق النقدية العالمية، إذ تمثل حصته حوالي 45٪ من جملة القروض والودائع ما بين البنوك مقابل 29٪ للـ EURO و 8٪ للين (الجعيدي، ٢٠٠٠: ٢١٦-٢١٧).

من جانب آخر فما زال الـ EURO يواجه العديد من المشاكل أهمها إمكانية صياغة سياسة مالية موحدة تمكنه من خدمة اثني عشر اقتصاداً محلياً مختلفاً ومنفصلاً، فضلاً عن المخاوف الناشئة عن إمكانية ملائمة عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة وبنك مركزي لاثنيتي عشرة دولة تتراوح ما بين دول صناعية كبرى (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) ودول تتمتع حالياً بنمو اقتصادي مطرد (أيرلندا وفنلندا واليونان)، وكذلك عوامل الضعف الكامنة في مستوى

(*) إن معظم الدول التي تتخلى تماماً عن استخدام عملتها الوطنية وتتخذ إحدى العملات الأجنبية كعملة رسمية تتجه غالباً نحو الدولار الأمريكي (بيرغ وبورنستاین، ٢٠٠٠: ٣٨).

الوحدة الاقتصادية الأوروبية المتمثلة في عدم تحرير حركة العمالة وضعف التنسيق الضريبي بين دول الـ EURO بسبب تباين السياسات المالية العامة لحكوماتها، فضلا عن العامل السياسي - الإستراتيجي المتعلق بحالة الهيمنة الأمريكية العالمية وعدم وجود دور أوروبي دولي فعال خارج العباءة الأمريكية حتى في الأزمات الأوروبية التي شهدتها وتشهدها دول يوغسلافيا السابقة (النجار، ١٩٩٩: ٢٦٤).

واستكمالا لما سبق فإن قدرة البنك المركزي الأوروبي في المحافظة على استقرار معدلات صرف الـ EURO بوصفه باروميتر تركيبي لحكم الأسواق على مدى صلابته ومصداقيته وبما يتلاءم وتحقيق درجة تنافسية أوروبية عالية يشكل عاملا إيجابيا في خلق نظام نقدي عالمي يسهم في إحداث قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف، إذ يتوقع العديد من المراقبين الدوليين واستنادا إلى قابليته في امتلاك عناصر العملة الدولية (تمويل المعاملات، تأمين السيولة، مجال الاستثمار)^(*) أن يمارس الـ EURO دورا بارزا في النظام النقدي الدولي (المنيف، ١٩٩٩: ١٠ و ١٦) ويساهم في إمداد أسعار الصرف بقدر أكبر من الاستقرار انطلاقا من تحويل بلدانه إلى فضاء اقتصادي خالي من التقلبات النقدية ومخاطر تذبذب أسعار الصرف بين عملاته بعد اختفائها وزوال الأوزان النسبية بينها فضلا عن انقياد البنك المركزي الأوروبي نحو إيلاء أهمية أقل لسعر صرفه مقابل الدولار (والعملات الدولية الأخرى) وما ينتج عنه من ميل أقل لاستعماله سلاحا تجاريا لرفع درجة تنافسية أعضائه، مقويا بذلك استقرارية معدل صرفه، وهو ما سيدفعه وبعد تحرره من إتباع سياسة نقدية موجهة نحو تحقيق استقرار معدل الصرف سيكون بإمكانه استعمال أدواته لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (مستوى النمو والتضخم) (الجعيدي، ٢٠٠٠: ١٨٧).

كما وأنه وعلى الرغم من اتفاق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ واستنادا إلى الاعتبارات القانونية القاضية بضرورة قيامه على أساس العضوية القطرية على ثبات العلاقة القانونية التي تربط الصندوق بأعضائه، فإن انبثاق الاتحاد النقدي الأوروبي سيكون له دور أكثر فاعلية في النظام النقدي الدولي وعلى المدى الطويل من خلال تأثيره المتوقع على هيكل وإدارة صندوق النقد الدولي طالما عد الـ EURO ووفقا لقرار المجلس التنفيذي للصندوق في ١٧ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٨ عملة دولية قابلة للتحويل والاستخدام اعتبارا من تاريخ إصداره (١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) وكذلك من خلال دعوة الصندوق وبغية المحافظة على دوره القيادي في إدارة دفة

(*) أنظر في ذلك: (ماكولي، ٢٠٠٠: ٢٣٠-٢٢٩). (البساط، ٢٠٠٠: ٢٤٩).

النظام النقدي الدولي، البنك المركزي الأوروبي (ECB) لتعيين ممثله المخول والشرعي لحضور اجتماعاته^(*) الهادفة إلى تسهيل مهمة الإشراف والمراقبة الدورية التي يقوم بها فريق الصندوق للسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف (عقراوي، ٢٠٠١: ٢٧-٢٨).

كما سيؤثر إصدار العملة الأوروبية الموحدة (EURO) على صندوق النقد الدولي ومن ثمة النظام النقدي الدولي من خلال تأثيرها في مكونات حقوق السحب الخاصة (SDR) التي تشكل وحدة النقد التي يتعامل بها الصندوق ويقدم قروضه الخاصة بها، كذلك اعتمادها في ربط العديد من أسعار صرف العملات العالمية والقومية^(*) إذ بانطلاق EURO قلصت سلة العملات المكونة لها (أنظر الجدول ٦) والتي تعكس أهميتها النسبة في التجارة الدولية والاحتياجات النقدية التي يحتفظ بها الأعضاء في الصندوق وانعكاس ذلك على إمكانية إصدارها وتوزيعها على الأعضاء (رشيد، ١٩٩٩: ٧٦-٧٧).

الجدول (٦) التغيرات في تركيبة قيم سلة حقوق السحب الخاصة (SDR) بعد صدور Euro

٢٠٠١/١/١ ٢٠٠٥/١٢/٣١	١٩٩٩/١/١ ٢٠٠٠/١٢/٣١	١٩٩٦/١/١ ١٩٩٨/١٢/٣١	١٩٩١/١/١ ١٩٩٨/١٢/٣١	١٩٨٦/١/١ ١٩٩٠/١٢/٣١	١٩٨١/١/١ ١٩٨٥/١٢/٣١	
٤٤	٣٩	٣٩	٤٠	٤٢	٤٢	الدولار الأمريكي
-	-	٢١	٢١	١٩	١٩	المارك الألماني
١٤	١٨	١٧	١٧	١٥	١٣	الين الياباني
-	-	١١	١١	١٢	١٣	الفرنك الفرنسي
١١	١١	١١	١١	١٢	١٣	الباون الإسترليني
٣١	٣٢	-	-	-	-	Euro

Source: (<http://fx.sauder.ubc.ca/ECU.html>)

(*) تتمحور هذه الاجتماعات حول

- مراقبة السياسات النقدية وأسعار الصرف في منطقة Euro.
- مراقبة صندوق النقد الدولي سياسات كل عضو من أعضاء منطقة Euro.
- آفاق الاقتصاد العالمي.
- تقارير صندوق النقد الدولي حول أسواق رأس المال وتطورها.

رابعاً: أهم الملاحظات الاستنتاجية

بعد كل ما سبق يمكن القول إن إطلاق عملة الـ EURO يشكل بالفعل نقطة انقلاب في النظام النقدي الدولي، فهي تستند إلى قوة اقتصادية ونفوذ اقتصادي عالمي كبير للدول الداخلة فيها، يمكنها بالفعل أن تشارك الدولار في كل أدواره العالمية وإن بنسبة أقل كثيراً منه.

إلا أنها لن تكون قادرة على منافسته على عرش العملات العالمي إلا بتطور الدور السياسي والاقتصادي والعسكري لدول منطقتها وبصورة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية. طالما أنه – وعلى وفق قول المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية بأنهم سيسمحون للـ EURO أن ينمو وأن تؤدي أوروبا دوراً في إدارة الاقتصاد العالمي إلى الحد الذي لا يهدد الدولار والمصالح الاقتصادية الأمريكية^(*) (الجميل، ١٩٩٩: ٩٢). وهو ما أشار إليه الباحث الأمريكي (وليام كلارك) إلى ما يتصوره أحد الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية الكلية (Macroeconomic) والجيوسياسية هو القرار العراقي بتسعير النفط بالـ EURO بدلاً من الدولار وهو ما أزعج كثيراً مخططى الإدارة الأمريكية بما يشكله القرار من تهديد حقيقي للموقع الاقتصادي الاستراتيجي للدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياطية في احتساب سعر برميل النفط. ويضيف كلارك أنه بات من الضروري السيطرة المباشرة على منابع النفط عبر احتلالها وخاصة تلك التي تشكل ثاني احتياطي للنفط العالمي وذلك لمنع دول الأوبك من الإقبال على تسعير النفط بالـ EURO أسوة بالعراق (الحافظ، ٢٠٠٤: ٦٩).

(*) في السياق نفسه يشير سمير أمين بأن الطبقة الحاكمة الأمريكية تعلن بلا تردد أنها لا تحتل إعادة بناء قوة اقتصادية وعسكرية قادرة على خرق احتكار سيطرتها على الأرض وأعطت لنفسها الحق بشن حروب وقائية (أمين، ٢٠٠٤: ٣٥).

المصادر

أولاً: العربية

١ - البحوث والدوريات

١. الأفندي، نزيرة (١٩٩٩)، اليورو ما بين الانطلاق والتعثر، السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٦، إبريل.
٢. الأمير، نيلي كمال (٢٠٠٤)، العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦، آب/أغسطس.
٣. الجبالي، نهى (١٩٩٨)، اليورو والدولار الأمريكي.. إلى أين؟، السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ٢٣٤، أكتوبر.
٤. الجميلي، د. حميد (١٩٩٩)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي: الأبعاد والانعكاسات عربياً، دراسات اقتصادية، السنة ٢، العدد ١١، بيت الحكمة، بغداد.
٥. الرافعي، شهيرة (١٩٨٩)، السوق الموحدة بين النظرية والتطبيق، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠٦٥، ١٢ يونيو.
٦. أمين، سمير (٢٠٠٤)، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣، أيار/مايو.
٧. اونجيرار، هورست (١٩٨٣)، التطورات الرئيسية في النظام النقدي الأوربي، التمويل والتنمية، الجزء ٢٠، العدد ٢، يونيو.
٨. بورنستاین، ادوارد وبيرخ، اندرو (٢٠٠٠)، النقاش الدائر حول الدولة، التمويل والتنمية، المجلد ٣٧، العدد ١، آذار/مارس.
٩. الحافظ، زياد (٢٠٠٤)، مشهد الاقتصاد في الولايات المتحدة وتداعياته على سياساتها الخارجية، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦، آب/أغسطس.
١٠. خوري، ميشال (١٩٨٨)، بعد الضربات المتتالية الموجهة إلى الفرنك الفرنسي: النظام النقدي الأوربي مهدد بالانهيار، البنوك، السنة ٢٤، العدد ٢٥١، نيسان/إبريل.
١١. رشيد، د. عبد المنعم (١٩٩٩) وحدة النقد الأوربي (Euro): الواقع والمنظور المستقبلي، دراسات اقتصادية، السنة الأولى، العدد الأول، الربيع.
١٢. شنجار، عبد الكريم جابر (٢٠٠٢)، مكونات السيولة الدولية واحتمالات التصادم في ضوء ولادة اليورو، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة ١٤، العدد ٢٤، حزيران/يونيو.
١٣. صندوق النقد الدولي (١٩٨٦)، تطور الجماعة الأوربية: ندوات في الطريق، التمويل والتنمية، المجلد ٢٣، العدد ٣، أيلول/سبتمبر.

١٤. عقراوي، محمد شعبان حسن (٢٠٠١)، الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة بغداد.
١٥. عماد، عبد الغني (١٩٩٩)، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التغير وشروط انطلاقه، المستقبل العربي، السنة ٤٢، العدد ٢٥٠، كانون الأول/ديسمبر.
١٦. الفقي، سنية محمود (٢٠٠٢)، التأثيرات الدولية لليورو على الصعيد العالمي، السياسة الدولية، السنة ٣٨، المجلد ٣٧، العدد ١٤٨، نيسان/إبريل.
١٧. فيلدمان، روبرت وواطسون، ماكسويل (٢٠٠٠)، أوروبا الوسطى: من المرحلة الانتقالية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، التمويل والتنمية، المجلد ٣٧، العدد ٣، أيلول/سبتمبر.
١٨. مان، كاثرين ل. (٢٠٠٠)، عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة هل يمكن احتماله، التمويل والتنمية، المجلد ٣٧، العدد ٦١، آذار/مارس.
١٩. المنيف، ماجد عبد الله (١٩٩٩)، تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، النفط والتعاون العربي، المجلد ٢٥، العدد ٨٩.
٢٠. النجار، احمد السيد (١٩٩٩)، مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الأمريكي، السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٦، أبريل.
٢١. النجار، د. اسكندر (١٩٨١)، نظام النقد الأوربي: أهدافه ومستقبله، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٩، العدد ٢، حزيران/يوليو.
٢٢. نعوش، صباح (١٩٩٨)، الايرو: نظرة مستقبلية، أخبار النفط والصناعة، السنة ٢٩، العدد ٣٣٥، آب/أغسطس.
٢٣. وير، رينيه وتوبي، جوتتر (٢٠٠٠)، أستونيا في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التمويل والتنمية، المجلد ٣٧، العدد ٣، أيلول/سبتمبر.

ب. الكتب:

١. الإمام، محمد محمود (١٩٩٨)، تكامل الاقتصاد العربي بين عقدين، في التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٢)، بيروت، لبنان.
٢. انجرام، جيمس سي (١٩٧٣)، المشكلات الاقتصادية الدولية، ترجمة إسماعيل مصطفى رشدي، دار المعرفة، القاهرة.
٣. البساط، د. هشام (٢٠٠٠)، تعقيب: اليورو وسياسات الاستثمار وإدارة الدين في الدول العربية، في أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

٤. تريفين، روبرت (١٩٨٦)، النظام النقدي العالمي والنظام النقدي الإقليمي: ما هي العلاقة بينهما؟، في التكامل النقدي العربي (المبررات – المشاكل – الوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان.
٥. الجاسم، د. محمد علي (١٩٧٦)، القواعد الأساسية للاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني: التعاون، دار الحافظ للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
٦. الجعدي، د. العربي (٢٠٠٠)، أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي، في أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
٧. الدخيل، عبد العزيز (٢٠٠٠)، اليورو وتأثيره على اقتصاديات دول مجلس التعاون، في أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
٨. الرفاعي، عزيز (١٩٩٠)، السوق الأوروبية المشتركة: التناقضات والعلاقة مع الكيان الصهيوني، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، جمهورية العراق.
٩. زكي، د. رمزي (١٩٨٧)، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
١٠. زيرنيك، د. رالف (٢٠٠٠)، أثر اليورو على تجارة وميزان مدفوعات الاقتصادات العربية – وجهة نظر أوروبية، في أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، تحرير فارس ثابت بن جرادي صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
١١. السيد علي، د. عبد المنعم والجنابي، هيل عجمي جميل (١٩٩٢)، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
١٢. العاني، د. عمار محمد علي (٢٠٠٢)، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
١٣. قاسم، د. منى (٢٠٠٠)، اليورو وأسواق المال الدولية والعربية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
١٤. ماكولي، روبرت ن. (٢٠٠٠)، اليورو وسياسات الاستثمار وإدارة الدين في الدول العربية، في أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، تحرير فارس ثابت بن جرادي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
١٥. نافعة، حسن (٢٠٠٤)، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

١٦. النجفي، حسن (١٩٨٨)، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، بيت الموصل، الموصل، العراق.

١٧. وليامسون، جون (١٩٨٦)، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، في التكامل النقدي العربي (المبررات – المشاكل – الوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان

ثانياً: الإنكليزية

Crow ley, Patrick M. (2003), Do we really need a stability and Growth pact for EMU?

old.meudel.lu.cz/~lacina/es/files/stabilityGrowth-pact.pdf+search=stability%20growth%20pact

<http://fx.sauder.ubc.ca/Ecu.html>

<http://en.wikipedia.org/wiki/EuropeanCurrencyUnit>

<http://bportugal.pt/tics/euro/emu/criterios-e.htm>

[http://www.csis.org/eaac/EMU-](http://www.csis.org/eaac/EMU-overviewpdf=searchconvergence%20criteria)

[overviewpdf=searchconvergence%20criteria](http://www.csis.org/eaac/EMU-overviewpdf=searchconvergence%20criteria)

<http://fx.sauder.ubc.ca/ECU.html>

IMF (2004), International Financial Statistics-

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.